

رجع لبلده واصاب النساء اجزاءه ولا يسئ عليه اشرف ولكن ما ذهب
 اليه المعتبرة بناذ لا يلتفت اليه لما علم ان الطهارة شرط في صحة
 الطواف كما تقدم مسوقا ومن ابتداء الطواف مسوقا فاحدث
 في أثناء طوافه ولو في اخر شوطا منه بطل طوافه ولا يجوز له
 البناء على ما مضى منه اذا نظر ولو كان قد بيا على المعروف
 من المذهب لان الطواف كالصلاة قال ابن يونس اما الطواف
 فكالمصلاة لا يجوز البناء لمن احدث فيه كما لا يجوز ذلك في
 الصلاة وسواء احدث فيه غلبة او سهوا او عمدا قال
 الخليلي اذا حصل في أثناء الطواف حدث عمدا او سهوا عن
 كونه في الطواف او غلبته فانه يبطله ويمنع من البناء على
 ما مضى من الاشواط على المشهور كان الطواف واجبا او
 تطوعا انه فان كان الطواف تطوعا وحدث في أثناءه
 سهوا او غلبته لم يكن اي لم يجب عليه اعادته الا ان يسهل الحدث
 فيجب عليه اعادةه كمتحدث في أثناء صلاة التطوع عمدا
 فيجب عليه اعادتها وان كان واجبا توفضا وابتداء وجوبا
 الطوافي منها ولم فان نظر ولم يبتداء الطواف من اول بل يني
 على ما طافه فهو كمن لم يطوف فيجب عليه اعادته فان لم يعده
 ورسعي

رسعي بعده لم يجزه لان من شرط صحة السعي ان يكون بعد
 طواف صحيح وهذا وقع بعد طواف باطل فيجب عليه اعادة
 الطواف والسعي مطلقا على المشهور وان طاف وهو متوضئا
 ثم انقضى وضوءه بعد اكمال الطواف وقبل الركعتين توفضا
 واعاد الطواف ان كان واجبا وهو محذور في التطوع فان كان
 الطواف واجبا وانقضى وضوءه بعد اكمال وقبل الركعتين
 ثم توفضا وصلي الركعتين ولم يعد الطواف ورسعي بعده فانه يعد
 وجوبا الطواف والركعتين والسعي مادام بمكة او قريبا منها
 فان بنا عن مكة فليس كهما بموضع ولا يجزيه الركعتان
 الا ولتان ولزمه الحدي بانقضاء اما طهارة الخبز عن
 الثوب والبدن والامكان فحكمها حكم طهارة الحدث مني شرطا
 في صحة الطواف لمن ذكر وقد فاذا ابتداء الطواف وفي توبه
 او بدنه نجاسة وهو قادر على ازالته لم يصح طوافه على المشهور
 وكذا لو سقط عليه وهو في أثناء طوافه ولم يطرحها سرعا بطل
 طوافه ووجب اعادته فان لم يعده مادام بمكة فانه يرجع له من
 بلده على المشهور ان كان طوافا فاضنة او عمرا او قدوم ورسعي بعده
 واقصر عليه كما سبق بيانه في طهارة الحدث الا في السنين فان

Copyrighted material